

نحو إستراتيجية عمل

لإعادة بناء التيار الديمقراطي الوطني في العراق

إعداد: الدكتور كامل العضاض *

kaladhadh@ yahoo.com

مقدمة: الأهداف وموجبات النضال من أجل تحقيقها:

في ضوء حصيلة التجربة السياسية المرّة لما بعد سقوط النظام الإستبدادي السابق في عام 2003، تمخضت مجموعة من الأهداف الوطنية تقوم في أساسها على محاولة الخلاص من المآزق الكارثية والتدميرية التي زجّ العراق والشعب العراقي في أتونها الحارق والمدمر والتفتيتي. وإذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحشيد حلفاء لها، وفي مقدمتهم المملكة المتحدة، وتحت ذرائع متعددة، (أتضح لاحقا بأن أهمها، كإملاك العراق لإسلة دمار شامل، كان قناعا واهيا لا أساس له من الصحة)، قامت بغزو العراق لتخليصه، كما إدعت، من ديكتاتورية فردية طاغية وما مثلته، في منظورها، من تهديد خطير للأمن والسلم العالميين، وإلحلال نظام ديمقراطي مسالم محلها، وذلك كجزء من إستراتيجية عليا، تبنّتها بعد أحداث 11 ايلول في عام 2001 التي نفذتها عصابات بن لادن المتطرفة في نيويورك وواشنطن، من أجل وقف أو إجنتاث الإرهاب الإسلامي الدولي المتطرف، (الذي كان المحافظون الجدد يروّجون، زورا، بأن لصدام، ديكتاتور العراق، صلة به)، وبما سيساهم، في منظورها أيضا، في تحقيق الإستقرار الإقليمي والأمن العالمي. وتحت ستار هذه الذرائع وبالتعاون مع بعض قوى المعارضة العراقية القابضة في الخارج، (وبعضها كان مُحْتَضنا ومُمَوّلا من قبل بعض الدول المستضيفة له، وخصوصا منها الدول الخائفة من تمركز القوات الأمريكية على مقربة من حدودها، ومن إحتمال قيام نظام ديمقراطي بالفعل في العراق، مما قد يؤثر أو يهدد إستمرار أنظمتها الإستبدادية والوراثية)، تم غزو العراق في 9 نيسان من عام 2003. وإذ يقر الوطنيون العراقيون بديكتاتورية ودموية نظام صدام الذي أسقطته الولايات المتحدة، لكنها في الحقيقة لم تسقط نظامه السياسي القمعي فحسب، بل قامت أيضا بإلغاء الدولة العراقية برمتها من مؤسسات وجيش وقوى أمن داخلي، وازالت أغلب الكوادر التكنوقراطية والمرجعيات التنظيمية، تحت يافطة إجنتاث البعث وحلّ الجيش العراقي، وتركت أكثر من مليون أسرة بدون مورد للعيش، مما أدى الى إنكشاف البلاد بالكامل الى الأرهاب والفوضى والتدخل الخارجي من قبل دول الجوار وغيرها، والى تدمير كل البنى الإرتكازية. وبدلا عن إجنتاث إرهاب القاعدة الناشئ عند ذلك، فقد قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها لإرهابي القاعدة والقوى السلفية والقوى المرتبطة، أما بالنظام السابق أو ببعض دول الجوار الرئيسة، خصوصا منهم ممن

أمتلكوا المال والسلاح والخبرة والقواعد الأمنية في هذه الدول المجاورة، قدمت لهم أرضا خصبة وشعبا اعزلا وأهدافا سهلة لينزلوا فيهم الدمار والموت والخراب على مدى السنوات السبع الماضية، وذلك بغياب كامل لجيش قادر على حماية حدود البلاد وبتلاشي وجود قوى أمن داخلية وإستخبارات وطنية كافية وقادرة على حماية الناس العزل ومؤسسات الدولة المدنية والإقتصادية والنفعية العامة، وخصوصا خلال السنوات الأربع الأولى تحت الإحتلال. وبدلا عن تشكيل حكومة مؤقتة من تكنوقراط لإدارة البلاد بعد إحتلالها، عمدت الولايات المتحدة الى الحكم المباشر خلال ما يزيد على سنة، واقامت مجلس حكم مركب طائفيا وأثنيا، صار بعد ذلك **اللبنة الأساسية في تأسيس نظام طائفي أثني**، ساد الفساد، سُمي بنظام المكونات الطائفية والعرقية، وكان ذلك إسفينا غائرا لتقسيم الشعب العراقي، ولتتمهيد لحروب طوائف ومذاهب، تقودها أحزاب وكتل دينية مذهبية وميليشيات وبعض الكتل العرقية المستفيدة من الوضع الإحتلالي التقسيمي الجديد، فالأكراد اضحوا ليس فقط مكّن متميز بل لاعب أساسي في الصراع التقسيمي للعراق، بينما جرى تهميش وكبح فئات عرقية أخرى وتشريد بعضها، كما حصل للتركمان والمسيحيين والصابئة والشبك وغيرهم. والصراع الشيعي/ السني أصبح صيحة العهد الجديد، مما خلق محاور متمترسة، تقف وراءها دول مجاورة، تموّل و تدرب و تحضّن، حتى كاد أن يصل الأمر الى حدود الحرب الأهلية، بالإضافة الى إستفحال إرهاب وتدميرات القاعدة والقوى السلفية وأرتال اخرى، تسمي نفسها المقاومة الوطنية، وهي مما لا ينطبق عليها صفة المقاومة الوطنية، لانها ليست فقط بدون برنامج سياسي ديمقراطي، بل هي مرتبطة بقوى تريد إستعادة نظام الإستبداد وتوظيف الطائفية وتسعيها، كما أن عنفها قد توجّه صوب مرافق حياة الشعب العراقي ولإزهاق حياة الآلاف من الناس الأبرياء، ويندر ما كان عنفها يطال المحتل نفسه. وهذا فضلا عما قام به الإرهابيون من مذابح للعلماء والتكنوقراط العراقيين، حيث جرى تطهير ثقافي واسع أما أنظار المحتلين، أنظر المرجع الموثق. (1) كل ذلك أدى الى ظلام الحياة وغياب أساسياتها أمام العراقيين، مثل الخدمات والأمن والكهرباء والصحة والتعليم والغذاء، فتفشى الفقر المدقع وطال أكثر من ربع الشعب العراقي، ومات مئات الآلاف من الأبرياء، وفاضت البلاد بأكثر من مليوني أرملة وثلاثة ملايين يتيم، ناهيك عن آلاف المعوقين والمرضى والعاجزين، وهناك العديد من التقارير الرسمية والدولية بهذا الخصوص. (2) وسواء كان هذا الأمر قد تم بتصميم أمريكي إحتلالي مسبق، أو نجم عن سوء تخطيط أو إدارة أو تدبير، فالموضوع يتطلب بحثا مستقلا، لسنا بصدد الآن. ولكن من المعروف بأن على المحتل تقع مسؤوليات قانونية دولية وأخلاقية إتجاه البلاد التي يقوم بإحتلالها، تحت أية ذرائع، فهو مسؤول عن الحفاظ عن أمن البلاد التي يحتلها وعن وحدة ترابها، ويتوجب عليه أن يمتنع عن أية إجراءات أو ترتيبات تعمل على تمزيقها وتقسيم وحدة شعبها، أو إظهار العجز أو التراخي في منع الإرهاب والتدمير الذي صار أمرا يوميا في العراق منذ إحتلاله قبل سبع سنوات. و الحصيلة هي أن الإحتلال الأمريكي للعراق كان أحرقا وغاشما، بغض النظر عن النوايا المعلنة، بل وسيفشل حتى في تحقيق المصالح الأمريكية بالمدى البعيد، ذلك لأنه أزاح الصدقية الأمريكية من مكانها عالميا.

في ضوء هذه الخلفية الحاشدة بكل حالات التمزق والضياع والفوضى والتدمير الإقتصادي والحياتي للشعب العراقي التي شهدناها ونشهدها اليوم، جاءت ما يسمى بالعملية السياسية الديمقراطية بإفرازات مشوّهة لمفهوم الديمقراطية التي ما فتأت الولايات المتحدة تدعي بأنها جاءت لُترسيها في العراق. ففي

الوقت الذي هيمنت فيه القوى الدينية المذهبية على اللعبة السياسية بكاملها، برضى المحتل، وخصوصا في وسط وجنوب العراق، الى جانب لعبة ثانوية قوموية كردية في شمال العراق، وكلها قوى تسعى لتقسيم البلاد تحت شعارات تدعو الى فدراليات تقوم على إعتبرات طائفية أو عرقية، مما بات يضع وحدة التراب العراقي ووحدة شعبه في مهب الريح، نجد أن القوى الديمقراطية العلمانية الوطنية والمؤمنة فعلا بالوحدة العراقية وبالخيار الديمقراطي السلمي الوطني، بكل أبعاده السياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية، أضحت مهمشة ومشتتة وليس لها تأثير محسوس على مجرى الأحداث السياسية في العراق منذ الإحتلال حتى الآن! والمفارقة هي أن التوقع المنطقي هنا هو أن تكون هذه القوى الديمقراطية الحقيقية هي المُتصدرة لا المُهمَّشة في العملية السياسية الديمقراطية، في ظل محتل يدعي أنه جاء اساسا لإقامة الديمقراطية، وليس، كما آل إليه الحال، بتسييد القوى الطائفية والقوموية التي لا ترى في الديمقراطية السياسية سوى كونها أداة للسيطرة والوصول للسلطة وليس لتداولها!

وفي ضوء هذه الخلفية العامة، وأمام المآزق الحالية، بضمنها ما نشهده اليوم من عجز القوى السياسية المهيمنة في الساحة عن تشكيل حكومة بعد مضي أكثر من نصف سنة على مرور الإنتخابات العامة الثانية في البلاد، وذلك على الرغم من إنحسار هيمنة الفصيل المذهبي الشيعي المتمثل بالمجلس الأعلى الإسلامي، وصعود إئتلاف يتجاوز الإنتماء الديني المذهبي، والمتمثل بالقائمة العراقية، بمقابل إئتلاف يدعي لفظيا إنتمائه الوطني وليس المذهبي، وهو إئتلاف دولة القانون، ولكنه، وإن لم يفز بأكثرية المقاعد، بل حلّ بالمركز الثاني، بعد العراقية، يطالب بتشكيل الحكومة هو دون غيره، فيناور ويعطّل ولايزال يتشبث بتحالفه الطائفي مع ما يسمى بالإئتلاف الوطني الذي يقوده المجلس الأعلى، ولو أن نتائج هذه الإنتخابات جعلت من التيار الصدري، صاحب المليشيات المدربة والممولة إيرانيا، هو صاحب اليد العليا في هذا الإئتلاف. في ضوء كل ذلك، كان لا بد أن يعيد الديمقراطيون الوطنيون المؤمنون بوحدة العراق وبإقامة دولة مؤسسات على أساس المواطنة وليس الدين أو العرق أو الجغرافية، دراسة ظاهرة ضعفهم وغيابهم وتهميشهم في الساحة السياسية اليوم والتي لم يحققوا فيها اية نتائج في الإنتخابات الأخيرة، بل هم فشلوا حتى في تشكيل تيارهم العام الذي عملوا وسعوا لتأسيسه بين قواهم المختلفة لما يقرب من سنتين قبل إجراء الإنتخابات الأخيرة في آذار من عام 2010. و يتوجب عليهم الآن التوقف قليلا للإجابة على سؤال محوري؛ ما العمل؟ ما العمل أمام هذا الوضع الزائف ديمقراطيا والخطير بدلالاته وتوقعاته، ليس فقط بالنسبة الى مستقبل الديمقراطية في العراق، فحسب بل بالنسبة الى مستقبل البلاد ذاتها؟! لكي نجيب على هذا السؤال الجوهرى، ثمة أسئلة تشخيصية أخرى ينبغي الإجابة عليها؛ وهذه الإجابات ستشكل الأهداف الجوهرية التي يقوم عليها مشروع هذه الورقة، لإقتراح إستراتيجية لإعادة بناء التيار الديمقراطي الوطني في العراق:

1. لماذا الديمقراطية في العراق؟ وهل تتوفر شروط لتطبيقها بنجاح؟

2. هل يوجد ديمقراطيون حقيقيون في العراق؟

3. لماذا فشل الديمقراطيون ومشروعهم الخلاصي خلال السنوات السبع الماضية؟

4. كيف يمكن بناء او إعادة بناء التيار الديمقراطي في العراق؟ وبأي خطاب، وباية غايات ووسائل؟

1. لماذا الديمقراطية في العراق؟ وهل تتوفر شروط تطبيقها؟

قد تتطلب الإجابة على هذا السؤال عرضاً نظرياً وتاريخياً لمفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في دول العالم، عبر التاريخ. لا ريب أن أمراً كهذا سيكون مفيداً في بحث أكاديمي أو تاريخي متخصص، أما في نطاق هذه الورقة واغراضها فلا يصح، لأنه سيخرجها عن أهدافها، وقد لا يخدم القراء المشاركين، وهم من النخب المثقفة التي تحيط علماً بكل المفاهيم السياسية والعلمية الاجتماعية. ولنا، في الحقيقة، مساهمة متواضعة في بحث موضوع الديمقراطية ومدى ملائمتها للشعب العراقي أصدرناه بعيد سقوط نظام الاستبداد، من خلال الكراس الذي وُزِعَ في العراق على نطاق واسع، وطبع مرتين، في عامي 2003 و2004، تحت عنوان، " أي حزب نريد؟ في عراق ديمقراطي جديد؟"، (3). ولكن بكلمة موجزة، يمكن القول بأننا لو نظرنا إلى تاريخ البشرية وتطور الحضارات، لوجدناه كالمنحنى الصاعد، على الرغم من إنخسافاته إلى الأسفل مراراً، خلال الأفق الزمني الممتد، ولكنه بقي ويبقى صاعداً باتجاه مصلحة الإنسان الفرد واسبته والمجتمعات البشرية ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ بينما الحريات الفردية والسياسية تتزايد، بدءاً من الدول التي ترقّت وتحضّرت وتصنّعت وأبدعت، نزولاً إلى الأقل شأنًا في هذا المجال. وهذا التصاعد في الحريات الفردية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كان دائماً على حساب تضاؤل وإنكماش نظم الاستبداد والديكتاتورية، سواء كانت دكتاتورية فرد مطلقاً، أو دكتاتورية طغمة أو فئة أو حزب أو عشيرة أو عرق أو طائفة أو مذهب، بل وحتى على حساب بعض الدكتاتوريات الطبقيّة التي تستند إلى تبريرات نظرية، إنسانية وإشتركية مادية، كدكتاتوريات الطبقة العاملة، كما شهدنا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي ما حصل في الإتحاد السوفيتي سابقاً والكتلة الشرقية، وما يحصل اليوم من تحوّل لبرالي إقتصادي كبير جداً في الصين الماركسية الماوية سابقاً، على الرغم من إحتفاظها بهيمنة الحزب الشيوعي وشعاراته التاريخية. لماذا جرى ويجري كل ذلك لصالح التحوّل نحو الديمقراطية، أو في الأقل، لصالح اللبرالية الاقتصادية، وهي لا تتطابق من حيث المدلول مع الديمقراطية ذاتها؟ الجواب يكمن في خصائص الديمقراطية، إذ ليس فقط لأنها تدعو وتؤسس لنظام سياسي يوفر حرية الرأي والتنظيم والاجتماع، ويوفر حق الشعب في إنتخاب حكومته ومسائلتها وعزلها، عندما تفشل، أو لأن مبادئها تقوم على المساواة بين البشر أو بين أعضاء المجموعة السكانية في بلد معين على أساس المواطنة وبدون تمييز بسبب إختلاف الدين أو المذهب أو العرق أو اللون أو الجنس، إنما أيضاً لأنها تنطوي على ثقافة إنسانية، تجعل الناس متساوين بالخلق، قبلما يكونوا متساوين بالدين أو المذهب أو العرق، فهذه الثقافة أصبحت اليوم، لدى الشعوب المتحضرة، هي الرابط الأساسي، بل هي الهوية المشتركة، أما بقية الهويات، القومية والدينية، فهي هويات فرعية لا تؤثر على وحدة المجتمع المنضوي تحت دولة واحدة من إختياره، طالما هي تأسست على مصالح للعيش المشترك في وطن يملكه الجميع بدون تفریق. ونلاحظ هنا ثمة سمة جوهرية للديمقراطية، وهي أن قبولها وحسن تطبيقها يشترط أو يستلزم وجود ثقافة إنسانية، أي أنها تفشل أو تتعثّر أو تتأخر أو تتشوه في

المجتمعات التي يسودها الجهل أو التي يتسبب فيها سياسيون، هم أما جهلة أو معادون للديمقراطية، أو فاسدون أو متادلجون، دينيا أو علمانيا، يرومون توظيف الديمقراطية، كغطاء للهيمنة والدكتاتورية، عندها سيتعذر تطبيقها في أوضاع كهذه. وتأسيسا على ذلك، إذا ما توفر الوعي و عمت الثقافة، سنجد بان الديمقراطية، كثقافة وكنظام سياسي/ إجتماعي/ إقتصادي تصلح تماما لحل تناقضات المجتمعات المتنوعة عرقيا ومذهبيا، بل وحتى المتنوعة ثقافيا ولغويا، كما نرى شواهد تاريخية حية عنها في عالم اليوم، لا يتسع المجال لسردها هنا، كما في سويسرا والولايات المتحدة وكندا، كامثلة من العالم المتقدم، وكما في الهند وماليزيا وسنغافورة، كامثلة من العالم النامي.

ولو تأملنا الوضع في العراق عبر التاريخ، لوجدنا ان هذا البقعة من العالم كانت فاتحة الوجود الحضاري البشري، بل هي أرض الريادة الحضارية، ليس فقط في مجال التحضر وتكوين المدن وإبتداع الحروف وفن الكتابة، بل وفي تشكيل روى فلسفية لتنظيم الحياة البشرية. فسومر وبابل إبتدعت الآلهة، وما يقابلها من قوانين وضعية، يضعها الحاكم الذي كان يُعتبر نصف إله؛ وحتى الفكرة الأولى للديمقراطية تبلورت هناك، حيث كان الحاكم يُشكّل من الكهنة مجلسا للشورى، لمناقشة قوانينه المستلّة من وصايا الآلهة، كما كان يفعل حمورابي. ولكن موقع العراق في واد خصيب وعند ملتقى التركيزات السكانية البشرية الأقل تحضرا في آسيا وشمال أفريقيا، جعله عرضة للغزوات والحروب والنهب والتدمير، كلما وحينما ضُغف حكام السلالات العراقية. ولكنه، كان كطائر الفينق، ما يلبث حتى ينهض من جديد بثوب حضاري جديد، وهكذا صار العراق وصارت بغداد مركزا للحضارة العربية الإسلامية العباسية. وماهي إلا بضعة قرون حتى هجمت الأقوام البدائية، كالتتار والمغول والتركمان، ثم تبعهم الفرس والصفويون، لتدمير ذلك المركز الحضاري المُشع! وما بين سقوط الدولة العباسية ولغاية سقوط الدولة العثمانية التي هيمنت عليه لأكثر من أربعة قرون، عانى العراق وشعبه من الحروب والتهميش والغزو المتكرر من أجل نهب المحاصيل وتدمير القرى، او لخوض حروب الولاة أو السلطان العثماني في صراعاتهم الدامية مع الفرس الصفويين وما بعدهم، ولغاية سقوط العراق تحت الإحتلال البريطاني في نهاية الحرب العالمية الأولى. ولمدة النصف الأول من القرن العشرين، كان العراق يجرب نظاما ديمقراطيا، برلمانيا، تحت ظل ملكية عاقلة في بداياتها، ولكن البلاد مالبثت حتى خضعت لدكتاتوريات عسكرية، جاءت بإنقلابات عسكرية، تحت مسميات وشعارات لا طائل من بحثها الآن، وصولا الى نظام الإستبداد الصدامي الفردي القادم بعباءة حزب قومي بعثي، حزب جاء ليقيم دكتاتورية الحزب الواحد، ويحمل شعارات وأهداف قومية، لم يفلح فقط في تحقيق اي منها، ولكنه صادر أيضا الحريات والحياة الديمقراطية بالكامل من الشعب العراقي، ناهيك عن تدمير البلاد وثرواتها في حروب إقليمية عبثية. وبعد سقوط ذلك النظام، إشرأبت الأعناق نحو بديل أفضل من تلك الديكتاتوريات العسكرية والحزبية التي سادت لنصف قرن من الزمان، أُسئلب تحت نيرها الإنسان العراقي من آدميته وكرامته، وضاعت عليه فرص اللحاق بركب الحضارة الإنسانية. فهل تلائم الديمقراطية المجتمع العراقي؟ ونوجز الإجابة المركزة بالنقاط الآتية:

أ. يتكون المجتمع العراقي من عناصر بشرية متنوعة مذهبيا ودينيا وعرقيا، قد تبدو متناشزة، في رأي بعض الكتاب، مثل علي الوردي، (4)، ولكنها مع ذلك، كانت متماسكة لوجود مشتركات عظيمة أخرى، اهمها الثقافة المشتركة، ومصالح العيش المشترك، وهذه الأخيرة تملئها الطبيعة الطبوغرافية/ الجغرافية

للبلاد، الموحدة من خلال نهري دجلة والفرات وروافدهما، حيث يشكل وادي الرافدين وحدة إقتصادية زراعية وإنتاجية واحدة، فضلا عن إنتشار موارده الطبيعية الهائلة، كالنفط والغاز في جميع مناطقه الأساسية في الشمال والوسط والجنوب، على الرغم من غزارتها في المنطقتين الأخيرتين. فالنظام الديمقراطي لتداول السلطة وإستثمار الموارد الغنية بكفاءة، يصب في مصلحة الجميع دونما تمييز. وعليه نرى ويرى الديمقراطيون بأن الديمقراطية هي النظام الأنسب في ضوء هذه الخصائص الجغرافية والديمغرافية والتاريخية للبلاد.

ب. لقد ظلم الشعب العراقي عبر قرون وقرون، ولم يتنفس الصعداء إلا لمدة وجيزة، خلال الحكم الملكي، ولأقل من نصف قرن من الزمان، وبالتالي فهو لم يذق طعم الحرية، ولم يجد وقتا كافيا لتطوير نظامه الديمقراطي البرلماني، وكانت العوامل الذاتية ونوعية النخب المتسيدة عليه مسؤولة بشكل أساسي عن إدامة مستوى الجهل والضياع، وتضييع الفرص، ومن ثم تهيمش حقوق الإنسان العراقي ووعيه ومشاركاته في الحياة السياسية والإجتماعية. فالديمقراطية، كنظام وثقافة، بحاجة الى إستقرار وحرية سياسية وصحافة حرة، وفوق هذا وذاك، قيادات ونخب شريفة ومثقفة ونزيهة ومؤمنة بصدق في إقامة وصيانة الديمقراطية، وما تنطوي عليه من قيم وسلوكيات سياسية متحضرة وليست مخادعة أو سلطوية أو فاسدة.

ج. العراقيون بتنوعاتهم، هم من الشعوب الحية، وبرغم نسبة الأمية التي بدأت بالتصاعد مؤخرا، حتى بلغت حوالي 23% من السكان البالغين، لديهم نخب ثقافية وعلمية على مستوى راق، بل ولديهم علماء وفطاحل في معظم فروع المعرفة، فالعراقيون المهاجرون أو المهجرين في الخارج، مثلا، بلغ عددهم أكثر من مليوني شخص، ومن ضمنهم آلاف من الأساتذة والعلماء والكتاب والمثقفين. فماذا لو عادت هذه الكوادر والمؤهلات العلمية التي لها مصلحة في وجود نظام ديمقراطي/ ليبرالي/ إجتماعي/سياسي، ذلك لأن المثقف والعالم والباحث لا يستطيع أن يبدع ويفكر تحت نظم إستبدادية، ماذا لو عادت وتلاحمت مع علماء ومثقفي الداخل؟ إذ أن الديمقراطية هي البيئة التي يتنفس فيها المبدعون والعلماء. وهي نفسها التي يستطيع الإنسان العراقي العادي، وحتى الجاهل، أن يتوعى ويتثقف، ويقف على قدميه ويعبر عن آراءه ومشاعره فيها، وأهم من كل ذلك، أن يعبر من خلالها عن مصالحه المباشرة. الديمقراطية هي بيئة للثقافة وللنمو البشري والنضوج العقلي، وكذلك للوحدة الإجتماعية، لأنها تقوم بالأساس على إحترام الرأي الآخر، ولأنها ترى البشر سواسية في القيمة والواجبات والحقوق. ولذلك نرى ويرى الديمقراطيون الوطنيون العراقيون بأن الديمقراطية هي الخيار الأمثل لشعبنا. ولكن التحديات التي يفرضها الخراب والدمار والإنتهازية والفساد، وهيمنة قوى مذهبية وأخرى غيبية متمسكة بثقافات بالية وأسطورية، إضافة الى تدخلات وأجندات أجنبية، وحسابات أمريكية، هي تحديات ضخمة وتستلزم وجود قوى سياسية مثقفة ووطنية لمواجهتها. فأين هو ذلك الحزب أو التيار الذي يستطيع مجابهة كل هذه التحديات الهائلة؟

2. هل يوجد ديمقراطيون حقيقيون في العراق؟

هذا سؤال يطرح نفسه، ذلك لأنه لا ديمقراطية بدون وجود ديمقراطيين. وهنا نحن نفتش عن الديمقراطيين بالموصفات التي أشرنا إليها عل صعيدين، الأول، يضم الديمقراطيين المنظمين بأحزاب ومنظمات وهيئات وتجمعات أو كتل، والثاني، يشير الى ذلك الكم الهائل من الديمقراطيين الأفراد المستقلين والمنتشرين هنا وهناك، داخل وخارج العراق، وليس لديهم رابط تنظيمي أو مرجعية تنظيمية تربطهم أو تجمعهم. هم هؤلاء، كنوز الديمقراطية الصامتون، فمتى يتكلمون؟ لن يتكلموا إن لم يجدوا صدقية في الخطاب الموجه إليهم، وجدية لدى من يتصدى لهذه المهمة الجسيمة. أنهم، ربما بغالبيتهم، ليسوا لامبالين، بل مصابين باليأس والإحباط والشعور بعدم الأمان. فهل يمكن بسهولة إزالة الشعور باليأس، او توفير الأمان في ظل أوضاع منفلتة في داخل البلاد؟ هذه جوانب سنعود لمناقشتها عندما نتكلم عن إستراتيجية العمل المطلوبة ومنهجها.

ونعود الآن لتحدث عن ما يمكن تسميتهم بالقوى الديمقراطية المنظمة داخل العراق من أحزاب ومنظمات وتجمعات، مستبعدين منهم لأسباب موضوعية، (نرجو أن نتضح لاحقاً)، الحزبين الكرديين، الديمقراطي الكردستاني، (حدك) والإتحاد الوطني الكردستاني، (اوك)، وذلك بالأساس لأن هذين الحزبين مغلقان أمام إنتساب العراقيين من غير الأكراد إليهما، كما يختصان بشأن الأكراد وقضيتهم بالأساس، وليس في برامجهم ما يشمل العراق والعراقيين في عموم البلاد. كما أن التحالف الكردستاني، وفقاً لمقال الدكتور كاظم حبيب في الحوار المتمدن في 2010/7/2، عمل على إضعاف القوى الديمقراطية، لأنه كان يرفض التحالف معها، سواء في البرلمان السابق أو خارجه، فأقام، بدلاً عن ذلك، تحالفاته مع قوى الإسلام السياسي الطائفية/ المذهبية على أساس المحاصصة. (5)

يمكن القول أن هذه القوى الديمقراطية تتألف، عموماً، من الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وبعض منظمات المجتمع المدني وحركة الإشتراكيين العرب ومنظمة الكلدو- آشوريين والحزب العمالي ومنظمة العمل الديمقراطي وتجمع الديمقراطيين العراقيين، وبعض منظمات ما يسمى بالتيار العربي، وربما توجد قوى أخرى صغيرة لم تتاح الفرصة لنا للتعرف عليها. تشكل هذه القوى ما يمكن أن نسميه باليسار الديمقراطي المعتدل. ولكنها قوى صغيرة الآن ولا تؤلف، في حقيقة الأمر، ثقلاً عددياً كبيراً في الساحة العراقية. كما يمكن النظر ولو "ببعض التوجس"، الى حركة الوفاق الوطني والقوى الأخرى المعارضة التي إرتبطت معها في قائمة إنتخابية واحدة هي القائمة العراقية التي حققت في الإنتخابات الأخير العدد الأكبر من المقاعد الفائزة، ولكنها لم تحقق الأغلبية البرلمانية. ولأسباب سياسية وفكرية ولوجستية سنستبعد الأحزاب والمنظمات المنضوية تحت القائمة العراقية، تحت قيادة الدكتور أياد علاوي من حساباتنا للقوى الديمقراطية الشعبية التي يمكن أن تشكل التيار الديمقراطي فعلاً، ذلك لأنها تعبر عن شخصيات وليس عن حركات جماهيرية. ومع ذلك، فبمفهوم العمل السياسي الديمقراطي، يمكن التعامل معها على أساس برامج إنتخابية، أو أولويات سياسية/ إقتصادية/ إجتماعية ذات طبيعة إستراتيجية وطنية هامة أو عاجلة.

إذا كان الكم الحقيقي للقوى الديمقراطية المنظمة صغيراً، والكم غير المنظم منها غير فاعل، فهل، بمقابل ذلك، يمكن أن يُعوض هذا النقص الكمي بالتنوع المتميزة التي قد تتصف بها هذه القوى؟ الجواب

لا يمكن أن يكون تعميمياً، لماذا؟ لأن الديمقراطيين، كغيرهم من البشر، هم ليسوا ملائكة، كما إن نوعياتهم البشرية الفردية لا يمكن قياسها وتعميمها، وبالتالي لايجوز حرق البخور لتنزيه بشر في أفعال لم ينجزوها بعد. ولكن للإنصاف التعميمي، وليس الفردي أو الخاص بهذا القائد أو الناشط أوذاك، يمكن القول بثقة أن التاريخ شهد لتضحيات الآلاف من القادة والنشطاء الشيوعيين، عبر نضال إمتد لأكثر من سبعين عام. ولو عدنا لتأريخهم التفصيلي، بغض النظر عن الأخطاء التي إرتكبوها، والأخطاء تحصل حتى للأنبياء، سنجد سجلات ناصعة من الصمود والشجاعة ونظافة اليد. ولو قارنا الشيوعيين وقادتهم اليوم، خلال سنوات المحنة الجارية، لتميَّزوا بالإخلاص والنزاهة والتضحية والوفاء الوطني لشعبهم، وخصوصاً لطبقاته الكادحة والمُستلبة. كما إمتلك الشيوعيون العراقيون الشجاعة الكافية ليراجعوا مسيرتهم ومنطلقاتهم الفكرية والأيدولوجية، في منتصف التسعينات، وخصوصاً بعد سقوط الإتحاد السوفيتي. ففي مؤتمرهم الخامس، في عام 1993، تحت عنوان، "الديمقراطية والتجديد"، أقرروا الديمقراطية مدخلا لازماً لتحقيق الاشتراكية، أي أنهم أصبحوا من دعاة التحول السياسي الديمقراطي السلمي لتحقيق أهدافهم بعيدة المدى. هنا نجد واقعية سياسية، ولكن هذا لا يعصمهم عن الخطأ في كل الأحوال. أما الحزب الوطني الديمقراطي، فهو الآخر صاحب ميراث سياسي يمتد لعقود طويلة، وهو حزب اصيل في دعوته الى الديمقراطية، وكانت قيادته المتمثلة بالراحل كامل الجادرجي تتميَّز بالوطنية والنزاهة والشجاعة، بل وأن الحزب ورث عنه هذه الرمزية الوطنية، بغض النظر عما يقوله البعض عن مقبولية أو عدم مقبولية زعامة الحزب الحالية. وللحق نقول، فأن هناك كوادر وقيادات جديدة في هذا الحزب هي قمة في الصدقية والإخلاص في نضالها السياسي اليومي الذي شهدناه بأنفسنا. والى جانب هذين الحزبين التاريخيين، هناك عدد من المنظمات والتجمعات، بضمنها منظماتنا، لا يتسع المجال لتقديم سيرها النضالية، بل أن بعضها حديث التكوين وغير مُجرب، كما لا يمكن للمرء أن ينزّه نفسه أو يزكّيها، وهو لم يُجرب ميدانيا بعد! ولكن عموماً، وجدنا من خلال لقاءاتنا وتعاوننا مع معظم قادة هذه المنظمات، ومنها مجموعة تُسمى إتحاد المواطنين، وجدنا ولمسنا حرصاً وطنياً وصدقا في الطرح الديمقراطي. ولسنا هنا في معرض سرد أسماء ومواقف وغير ذلك، ولكن خلاصتنا أن الساحة السياسية العراقية تمتلك نوعيات قيادية ديمقراطية وديمقراطيين حقيقيين وصادقين. إلا ان كل هذا لا يحصّنهم أو يحصننا عن الأخطاء، و لايحول دون تقديم نقدنا الهادف لتجربتنا مع معظمهم، خلال السنتين السابقتين التي تتوّجت بفشل الجهود لتأسيس التيار الديمقراطي الوطني، قبيل الانتخابات العراقية العامة الأخيرة، كما عرضناها في دراسة نقدية بقسمين، نشرت في نيسان ومايس من عام 2010. (6)

3. لماذا فشل الديمقراطيون ومشروعهم الخلاصي خلال السنوات السبع الماضية؟

الى جانب الضعف الكمي والتنظيمي الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، هناك عوامل موضوعية، سياسية/ إقتصادية/ مالية/ إجتماعية، بالإضافة الى العوامل الذاتية والأخلاقية والثقافية والنفسية، وحتى التربوية، هي التي فعلت مفعولها في تحجيم وتهميش وفشل دور الديمقراطيين العراقيين، خلال السنوات السبع الماضية. فمن المنظور الذاتي، نرى بان الإنسان العراقي الكادح لا يُستلب فقط من خلال تعرضه للإستغلال الإقتصادي ولنهب ثمار عرق جبينه، إنما هو يُستلب، أيضاً، حينما يتم حجره وتُصادر حريته

وتُداس كرامته، ويُحرم من أي منبر للتعبير عن نفسه وعن حقوقه المشروعة، فيتحول الى مواطن أخرس، عليه الطاعة والولاء لولي نعمته، أو من يتصوره ولي نعمته. والمثقف، من جهة ثانية، حتى ولو كان يملك قدرا من الوعي يُستلب حينما يُحوّل الى تابع ديماغوجي، أوحين يعمل سياسيا تحت إمرة إنضباطية أو في حزب هرمي إستبدادي، حزب يصنع من منتسبيه أتباع مهووسين وليس مفكرين أحرار. ولا بد هنا من المصارحة، بأنها ليست هي أحزابنا التاريخية و لا منظماتنا المستحدثة، (بعد زوال نظام الإستبداد الذي كانت ثقافته هي الطاغية لقرون وليس لسنوات خلت)، وحدها هي التي تغذي الإستلاب وتخلق الإزدواجية لدى منتسبها الضعفاء، إنما هي أيضا الثقافة الإجتماعية والسياسية الموروثة التي خلقت لدى الناشط والموظف والمسؤول، وبدون تشخيص فردي، ميلا للمجاملة من جهة، وإخفاء رأيه أو نواياه، من جهة أخرى. ولا ينطبق هذا التعميم على الجميع، بالطبع، فلقد شهدنا ولمسنا شجاعات وصدقيات كثيرة لدى قادة وناشطين في جميع القوى الديمقراطية التي نشطت في الساحة العراقية خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن، لا بد من أخذ هذا العامل التربوي الثانوي المهم بالحسبان، وذلك عندما نريد أن نبحث تفصيلا في أسباب فشل دور أغلبية الديمقراطيين العراقيين، ممن كانوا يسيئون تقدير المواقف الصائبة موضوعيا.

ولكن، بطبيعة الحال، كان للعوامل الموضوعية الثقل الأكبر في عدم نجاح القوى الديمقراطية بتوحيد تيارها السياسي، والخروج بإستراتيجية لخلاص الشعب العراقي من هيمنة الأحزاب والكتل والكيانات الطائفية وسطوتها الطاغية والتقسيمية عليه، وكذلك في الفشل في التوافق على برنامج وخطة عمل متعددة المحاور؛ إعلامية وثقافية وتمويلية، وبرنامج للإتقاذ والتنمية ولتحقيق الأمن والنزاهة والسيادة والإستقلال والوحدة الوطنية الناجزة، ونوجز في أدناه أهم الأسباب الموضوعية، ناهيك عن الأسباب الذاتية أو الأخلاقية التي لا نود الخوض فيها بأكثر مما نوهنا به آنفا:

1. ضعف الموارد المالية والتمويلية: أن القوى الديمقراطية المشار إليها آنفا، هي منظمات فقيرة ماليا، وحتى الحزب الشيوعي العريق يعاني من شحة واضحة في موارده المالية. وهو قد يعتمد على مساهمات أعضائه، وربما حصل، في مرحلة ما، على دعم عيني ومادي محدود جدا أيضا من بعض أصدقائه التاريخيين، كالكردي، ولكنه كان دعما محدودا وغير مؤكد، ولربما أملتته تكتيكات مرحلية من قبل مانحيه. فالحزب الشيوعي العراقي هو حزب وطني مستقل، ومن المستبعد أن يتلقى دعما ماليا من جهة أجنبية. أما الحزب الوطني الديمقراطي، فحجم عضويته محدود، كما هو معروف، ولا يمكن له أن يتمكن من إصدار صحيفة وإشغال مقر في قلب بغداد، لولا التمويل المباشر من قبل رئيسه الحالي، وربما من قبل أسرة الجادرجي. قد تكون معلومات هذا الكاتب غير دقيقة، لأنه لم يجد أحدا يتحدث بصراحة أو بوضوح عن مصادر تمويله. كما لا يوجد قانون للأحزاب والمنظمات، لئِنظَم، ليس فقط قواعد التمويل، بل ويوجب الشفافية بشأن مصادره، محلية كانت أم أجنبية. أما المنظمات الصغيرة الأخرى، فتمويلها غالبا ما يكون بسيطا، إذ لا مقرات لديها ولا صحف، بل قد تصدر نشرات وبيانات عند الضرورة، وغالبا ما يتحمل مؤسسها أو زعيمها تكاليف نشاطاتها من ماله الشخصي المحدود، وهذا أمر نعيه، تماما، لأن هذا الكاتب مؤل ويمول من جيبه الخاص المنظمة التي أسسها في العراق، ويبدو بأن هذا كان شأن آخرين في مجموعات أو منظمات أخرى، أيضا، مثل مجموعة التيار العربي واتحاد المواطنين، وغيرها. والدليل القاطع على ضعف موارد هذه القوى، بالمقارنة الى الأحزاب والمنظمات الإسلامية وغير الإسلامية، سواء

منها المهيمنة على العملية السياسية، او الأخرى المعارضة لها في الخارج، كتلك المرتبطة مباشرة بجهات خارجية، والتي نجدها تمتلك الصحف اليومية والقنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة والمقرات الحزبية المحمية بحمايات قوية خاصة ولديها وسائل نقل وإتصالات. بينما نجد الحال بالنسبة لمعظم القوى الديمقراطية مزريا، فإن أوفرها حظا من يمتلك مقرا أو مقرين في بغداد في أقصى الحالات، كحال الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي. وهنا يقفز أمامنا فارق كبير، إذ يعرف الجميع بأن القوى الطائفية والدينية وغيرها، تمتلك الأموال الطائلة، (من يمولها؟)، لتمول نشاطاتها وإعلامها وتحمي نفسها بكفائة، بل وبعضها يمتلك الميليشيات المدربة والجاهزة، بينما لا تملك القوى الديمقراطية مثل هذه القدرة، مما كان يُسهّل عزلها، بل ويتيح تنظيم حملات تشويه لإثارة عداة شعبي ضدها. فمن المعروف أن روزخوني الأحزاب الشيعية الطائفية، لعبوا في خطبهم الجموعية أدوارا في تضليل الناس البسطاء المؤمنين، بوصفهم القوى الديمقراطية بأنها قوى علمانية، والعلمانية بزعمهم إلحاد يدعو الى إلغاء الدين. أوليس هناك إفتراءات اشد فتكا من هذه؟!!

2. الإرهاب والعنف المسلح: يبدو بأن فقر المنظمات الديمقراطية وحده لم يكف لإضعافها، والإرهاب الفكري لم يحدّ من نشاطاتها، لذا رأت القوى الإرهابية والسلفية وميليشيات بعض الفصائل الطائفية توجيه العنف المسلح ضدها، أيضا، وتم بالفعل إغتيال بعض كوادر الحزب الشيوعي، (كامل شياع مثالا)، بل وحتى منظمنا الصغيرة فقدت شهيدا لمجرد حمله كراريس سياسية كان يروم، مع بعض زملائه، توزيعها في النجف. وخلال التحضير للإنتخابات الأخيرة، حينما حاول فصيل صغير من الديمقراطيين الترشح بقائمة في الإنتخابات الأخيرة، عمدت القوى المهيمنة الى تفجير السيارة الشخصية لعميد كلية القانون في بغداد، بهدف إرهابه وإرهاب مجموعته التي يقودها لغرض النزول بحملة إنتخابية بياطرة ديمقراطية علمانية! وفعلا نجحوا في دفعهم الى الإنسحاب من الترشيح!

3. الإعلام الديني والهوس الطائفي والمذهبي: توجّهت الأحزاب الطائفية المذهبية الى توظيف الدين والعواطف المذهبية الى أبعد الحدود، فهي تملك التقاليد التعبوية في المناسبات الدينية التي صار عددها يتجاوز حتى عدد الأئمة والمعصومين والصالحين. ولأنها تملك المال الوفير والوسائل والإمكانات، صارت تقود المظاهرات "المليونية"، بحراسة مليشياتها وبقوى عسكرية رسمية إخرقتها وتحكمت بها، فتعطل الحياة وتسيء للمناسبات ذاتها، وتختلق الأساطير حولها، بالإدعاء بأنها مقدمات لظهور المهدي (ع). كيف يمكن أن ينتعش فكر ديمقراطي، يحترم الدين وإستقلاليتة عن الدولة، بإعتباره حق إيماني متاح لكل معتنقي الديانات، ولا شان للدولة بذلك، سوى حماية حقوق الناس في ممارسة شعائرهم بدون تعطيل الحياة والإنتاج و تضيق حريات الآخرين؟ كيف يمكن أن ينتعش فكر سياسي حر والهوس الديني والمذهبي يلف الناس ليل نهار؟

4. مواقف القوى الإقليمية وقوات الإحتلال: أما القوى الإقليمية وخصوصا منها المجاورة للعراق، فقد وجدت فرصتها لتنفيذ أجداتها، فبدأت بتوظيف الإنقسامات الطائفية وتسييرها ومدّها بالمال والتدريب، بل وبتسهيل مرور ودخول الإرهابيين من القاعدة والسلفيين ومن مرتزقة من القتلة المرتبطين بحكومات لا ديمقراطية أو تقوم على السلفية والنظم الوراثية، و/أو تدعم فلول النظام السابق. أما قوات الإحتلال، فكانت تتفرج عليها و لا تتدخل إلا عندما تتكبد بعض الخسائر في رجالها، فهي ترغب أن يحل محل جنودها في

القتال وكلاء محليون. والمحتمل بحسب تكاليفه، فليس هو مسيخٌ جاء ليصلب نفسه! وإذا كان هناك ثمة ديمقراطيين، فهذا شأنهم، وإذا ما حكم إسلاميون عن طريق الانتخابات، فلا يهم ما سيصنعوا في بلادهم، بل المهم أن تتحقق المصالح التي أريقت من أجلها دماء أمريكية وحليفة! في ظروف كهذا يتسائل بعض الديمقراطيين، عن الإعلان الأمريكي لإقامة الديمقراطية في العراق، كهدف إدعته الولايات المتحدة. اي نوع من الديمقراطية هذه التي تقوم على إفلات الهوس الديني والهيمنة الطائفية وإضطهاد القوى اللبرالية والديمقراطية الحقيقية؟!

5. ضعف الخطاب الديمقراطي: على الرغم من عوامل الضعف البنوي في نشاطات القوى الديمقراطية التي أشرنا إليها، لا بد من الاعتراف بشجاعة بان فصائل هذه القوى لم تفلح في توجيه خطاب واضح وغيرديماغوجي للشعب العراقي، خطاب يلائم المرحلة ويلامس جروح المجتمع، ويتسم بالوضوح والصدق. لم تُبذل جهود كافية للتعريف بالديمقراطية وقيمتها، ولم توضح مصطلحات العلمانية واللبرالية وخصائص المجتمع الديمقراطي وشروطه ومستلزماته ومراحل تطويره. كما لم نقرأ، خلال السنوات الفائتة، نقدا هادفا لكل المظاهر الكابحة والمزيفة للديمقراطية. كانت هناك كتابات في هذا المجال، ولكن لم يجر تدريب وتهيئة عناصر شابة ومثقفة لتدعو للديمقراطية أولا، قبلما تدعو الى الحزب الذي تنتمي إليه. ولعل ضعف الإمكانيات المالية يولد ضعفا في إمكانيات النشر والإعلام والصحافة، فصحف القوى الديمقراطية محدودة العدد، ولعل أنشطها صحيفة طريق الشعب، وكدورية ثقافية رصينة، هناك مجلة الثقافة الجديدة، ولكن إنتشارها محدود ايضا. أما صحيفة الأهالي فمحدودة الصدور. ولكن، لحسن الحظ، نجد أن الصحافة العراقية في الخارج، ومعظمها على شكل مواقع إلكترونية، هي التي أضحت اليوم نبراسا متوهجا في دعم وتعزيز الدعوة الى بناء الديمقراطية في العراق، وفي الوقوف بقوة وموضوعية أمام الظواهر الإستلابية والطائفية والتخريبية الجارية في عراقنا منذ سبع سنوات.

وهناك من يعزو ضعف القوى الديمقراطية في العراق الى غياب الطبقة المتوسطة، أو البرجوازية الصغيرة، بإعتبار ان النظام الإستبدادي السابق كان قد شردها وأبداها، فإضمحلت كطبقة مثقفة متوسطة، قادرة على تحويل المجتمع نحو الديمقراطية، كما طرح الأستاذ فاروق رضاعة في إجتماع لفصيل من الديمقراطيين في لندن مؤخرا. (7) وفي هذا الخصوص نود التعليق كالاتي؛ إن هذا التحليل مستمد من الأدب الماركسي الموروث، والى حد ما هناك بعض الحقيقة في كون الطبقة المتوسطة أو البرجوازية الصغيرة تسعى الى صيانة وإنعاش مصالحها من خلال البحث عن نظام يمنحها تكافؤ فرص لتنمية إبداعاتها ورأسمالها الصغير، والنظام الديمقراطي يوفر لها البيئة الإنتاجية المناسبة. ولكن ما يفوت الكتاب الماركسيين هو أن الإقتصادات الريعية، كما هي حال العراق، تحوّل كل الطبقات الى أجراء لدى الدولة التي يسود فيها حاكم طاغ أو طغمة من الفاسدين. وليس هناك مجال حتى لرأسمال صغير أو سوق لقطاع خاص أو شبه خاص. والدولة الريعية لم تكن معروفة في زمن كتابة رأس المال من قبل كارل ماركس في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وفي الدولة الريعية نجد أن غالبية الطبقات الإجتماعية المستلبة مندمجة، كأجراء مشدودين كالأقنان لمستخدمهم أو مالكمهم الحكومة، بإستثناء من كان يُسبّح في عبادتها وطاعته لها، أو يستكين منكفئا على حاله.

تأسيسا على ماتقدم، يمكن الإستنتاج بأن الشروط المسبقة لإقامة وترصين النظام الديمقراطي في العراق لم تكن متاحة، أو في الأقل تفتقد الى قواعد مادية و مؤسسات منظمة، سياسية وإجتماعية، فمؤسسات المجتمع المدني، مثلا، كانت غائبة، وحينما بادر البعض الى إنشائها كانت، أما تعوزه الخبرة، او أنه إستحوذ عليها ليلحقها بالأحزاب المهيمنة والمستعدة لشرائها، وحالة الأحزاب والمنظمات قد مررنا بها. وللإجابة على السؤال المحوري، ما العمل، إذن؟ يمكن القول بأن تشخيص الحالة يجب أن يسبق العلاج. والعلاج هنا يكمن في القدرة على تجاوز مكامن الضعف والإستلاب المشخصة، وتوظيف العقل والوعي المنظم لإستقطاب القوى الديمقراطية المثقفة والمشتتة، على الرغم من ضمورها العددي في البداية، وهنا تكمن مسؤولية المثقف الوطني العراقي، فإن هو إستجاب للتحدي، من أجل إنقاذ الوطن العراقي من التمزق والسقوط في مهاوي الطعم الزائفة، فالخطوة الأولى هي أن يتفاعل الديمقراطيون فيما بينهم ويتدارسوا الأوضاع بصراحة وبدون محاولة إستفراد أو وصايات أو تعالي، للخروج بإستراتيجية عمل واقعية، معززة بمناهج مرحلية للتنفيذ، وبدون إستمناء لنتائج باهرة في زمن قصير!

4. كيف يمكن بناء او إعادة بناء التيار الديمقراطي في العراق؟ وبأي خطاب، وباية غايات ووسائل؟

تستند الدعوة الى بناء أو إعادة بناء تيار أو جبهة أو تحالف أو مؤتمر وطني ديمقراطي، سميّه ماشئت، طالما تعكس تسميته الأهداف الوطنية العريضة وليست الفئوية، للخلاص الوطني ولإنقاذ العملية السياسية من الضياع في أحوال المساومات والإلتفافات و مسرحيات التزييف لديمقراطية، رأى ويرى فيها الوطنيون العراقيون مناخا بديلا لإسترداد قيمة الإنسان العراق وأدميته، ولوضع حد للإستباحات التاريخية لحقوق الشعب ولسيادته الحقيقية. تستند هذه الدعوة الى مجموعة من العوامل الموضوعية المشخصة، نوجز أهمها كالآتي:

أ - كشفت تجربة السنوات السبع الماضية أن القوى السياسية الدينية/ المذهبية والعرقية، وما طاف ويطوف حولها من قوى أخرى، كلها وفدت الى العراق بصحبة المحتل وبتحالف محسوب معه. ولم تكن قيادات هذه القوى سوى عناصر كانت تتسكع في دول أجنبية و مجاورة، وتعتاش على عطاياها. ولم تكن تملك جذور شعبية متينة أو منظمة داخل العراق، سوى رمزية الإدعاءات الطائفية الدينية. ويمكن إستثناء قادة الحزبين الكرديين والحزب الشيوعي، فإن تنظيماتهم بقيت داخل العراق، رغم ضعفها بالنسبة للحزب الشيوعي، وقوتها المحلية المحمية أمريكيا من بطش صدام في المحافظات الكردية شمال العراق بالنسبة للحزبين الكرديين، وذلك من خلال فرض طوق أمني يحظر طيران قوة صدام الجوية فوقها. أن القيادات التي تزعمت الأحزاب والكتل الطائفية بعد الإحتلال لم تكن تضمّ، عموما، أكفاء ولا مفكرين و لا مؤهلين بالمعنى القيادي المبدئي النزيه، فهي في غالبيتها كانت عناصر فاشلة مهنيا، وخاوية فكريا، وبعضها متهم بإنتهازيته، مثل كنعان مكية، أو بنزاهته وماضيه، كالدكتور أحمد الجبلي. وبعضهم إنكشف معدنه الرديء بأول إختبار له في السلطة، فإختلس الأموال أو الملايين من الدولارات وهرب بها الى خارج العراق. وأما سلوكيات من شكلوا مجلس الحكم، ومن ثم أولئك الذين أنتخبوا للبرلمان في دورته الأولى، والذين أنتخبوا

للبرلمان في دورته الثانية التي لم تتعد له إلا جلسة يتيمة واحدة لمدة عشرين دقيقة، وها قد مر الآن أكثر من نصف سنة على إنتخابهم ولم يشكّلوا حكومة لإدارة البلاد، فهم تقاضوا ويتقاضون الرواتب الخيالية والمخصصات والحمايات الشخصية والمسكن المحمية والإمتيازات، بدون إنجاز معظم تشريعات القوانين المطلوبة، وبدون القيام بواجباتهم التشريعية ومسؤولياتهم السياسية، كممثلين للشعب العراقي. هذا النمط من القيادات لا يتسم، عموماً، (ناهيك عن الإستثناءات القليلة جداً)، لا يتسم بشرف الأمانة و لا حتى بالوطنية في حدها الأدنى، إذ صار جل همهم إستجداء دعم المحتل أو دول الجوار التي يرتبطون بها طائفاً ومذهبياً، والإنشغال في التثبيت بالسلطة لتعظيم المصالح الفئوية والإمتيازات وللحصول على الأراضي والعقود، وبعضهم غرق بالفساد والرشوة وبتسهيّلها للغير، بما في ذلك سرقة وتهريب النفط ومشتقاته، (أنظر مقال الدكتور محمد علي زيني عن الفساد في حلقات، وكذلك كتابه عن الإقتصاد العراقي)، (8) وهذا فضلاً عن إرهاب الشعب العراقي من خلال مليشيات ماجورة أو مدعومة من قبل دول أجنبية. من هنا، توجب على الشعب العراقي، وبالذات على قادته من المثقفين والوطنيين الديمقراطيين الشرفاء أن يتقدموا الى الساحة السياسية بصورة منظمة ومدروسة، لتخليص شعبهم من هذه الطفيليات والقيادات الفاشلة وغير النظيفة، بشرط أن لا يذهب الأخضر بسعر اليابس، أي أن الفرد النزيه منهم، يجب أن تحميه نزاهته ونظافته يديه دائماً! والسؤال هو كيف يمكن تقديم بديل من القيادات الشريفة والنزيهة إن لم يتحرك أحد من الوطنيين الشرفاء لتشكيل هذا البديل؟ والسؤال الثاني هو كيف سيكون ذلك ممكناً في ضوء التجربة المرّة خلال السنوات السبع الماضية؟ لمزيد من التفصيل عن خلفية قادة المعارضة المتسكعين سابقاً في الخارج وعلاقتهم بمخابرات المحتلين قبل الغزو، ومستوياتهم الفكرية، نحيل القارئ الى كتاب الأستاذ نمير أمين قيردار، (إنقاذ العراق)، الصادر حديثاً جداً؛ وقيردار عراقي الأصل وهو الرئيس التنفيذي لبنك إنفستكروب الإستثماري الدولي، و كان مشاركاً فاعلاً في تحضيرات الإدارة الأمريكية وكتلة المحافظين الجدد المؤثرة فيها لشن الحرب على العراق، حيث يفصح فيه نوعية قادة المعارضة المخاتلين من الذين كانوا يتعاملون مع السي آي أي، والبنتاغون والصقور، من دعاة القرن الأمريكي، وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول في عام 2001، ويدين نتائج الإحتلال الأمريكي بقوة وموضوعية. (9)

ب - ان الخطوة الأولى لبناء التيار الديمقراطي هي أن يتنادى الى هذه المسؤولية نخبة صغيرة من المثقفين والناشطين المشهود لهم بنقاوة الضمير والثبات المبدئي ونظافة اليد والكفاءة والشجاعة والتجرّد من الغايات الشخصية غير المشروعة، الى التباحث الجاد والعميق ليس فقط في الأسلوب والكيف، إنما أساساً لوضع معالم إستراتيجية عمل عليا، مشفوعة ببرنامج مرحلي للتنفيذ على مراحل خلال أفق زمني محدد، كان تكون الأربعة سنوات القادمة، هي مرحلة أولى تليها مراحل أخرى تتزامن مع تطورات العملية السياسية وأفاقها. إذ لا يمكن رسم إستراتيجية لأي عمل له آثار مستقبلية، ما لم يبتدأ المرء بقراءة دقيقة للاوضاع، لتشخيص حالات الإستلاب والظلم والهدر، والمخاطر الفضيعة التي تهدد مستقبل البلاد ووحدتها وثرواتها ومستقبل الشعب العراقي بكل أطرافه ونواحيه، من دون إستثناء لأحد او لمنطقة. التشخيص يجب أن يسبق العلاج دوماً. ومن هنا رأينا

أن نقدم بعض الأفكار الأولية بهذا الخصوص، وتوجيهها لعناية نخبة محدودة من المثقفين والمفكرين والخبراء والنشطاء العراقيين المعروفين بوطنيتهم ونزاهة ضمائرهم، ليتدارسوها، فلربما يغنوها، ولربما يجدون في المقترحات العملية التي ستتضمنها ما يمكن قبوله أو تعديله، ولهم، بعد ذلك، تقرير ما يرونه من مساهمة أو اعتراض، إن كان هناك من اعتراض جزئي أو كلي على هذه الأفكار الأولية، والتي سوف لن تنشر إلا بعد التشاور والإستشارة من الآراء الحسيفة التي قد يتفضل بها من يشاء منهم.

ت - تقرير الأولويات الإستراتيجية: لعل تنمية وحرية الإنسان العراقي وأمنه هي أولى الأولويات، ويمكن تسميتها بالثوابت الأساسية، ولكن ما هي مواصفات النظام الإقتصادي/ السياسي/ الإجتماعي الذي يمكن أن يُعظّم هذه التنمية مع الحرية و الأمن الملازمين لها؟ وأية وسائل ينبغي التوسل بها لبلوغ هذه الغاية العظمية؟ ونوجز أدناه اهم بنود أولويات هذه الإستراتيجية لتحقيق هذه الغاية العظمية:

1 - في ضوء التشخيصات الآتية، يبدو بأن التنمية بدون حرية أو أمن لا قيمة لها، فالدكتاتورية يمكنها أيضا أن تبني وتعمر وتشيد القصور والطرق وتجيّش العساكر، وتقيم المصانع والمزارع الجماعية، مستندة الى وسائل القسر والقمع والإستغلال، محوِّلة الإنسان خلالها الى قن مُستلب، لا يستطيع أن يتفوه بكلمة، فتمسخ قيمته! هل لهذا النوع من التنمية أي محتوى إنساني؟ فالإنسان لا يعيش بالرغيف وحده، وإلا تحول الى ماشية، يقدم لها العلف، ولكنها تبقى مجرد ماشية لا تملك من أمرها شيئا، ولو ملكته لثارت وخربت واستباححت بسبب القمع الدفين. للتنمية بعدان متلازمان، هما الحرية المسؤولة، والأمن الشخصي والإجتماعي، ناهيك عن سيادة القانون وعدالة القضاء، وقد أثبتت تجارب الشعوب الحديثة، بأن التنمية مع الحرية والأمن، هي الأكثر إبداعا والأسرع إيقاعا، والأعظم إرتفاعا، وذلك كلما وحينما يتوفر لها قادة مخلصون وشعب حي وإرادة وطنية. ولا يكاد المرء أن يجد هذا النموذج من التنمية مع الحرية والأمان إلا في الديمقراطيات المستقرة والمتقدمة. والتنمية هي، في كل الأحوال، وسيلة لغاية، وغايتها الأسمى هو الإنسان الفرد، ضمن إطاره الأسري والإجتماعي. بكلمة أخرى، أن النظام السياسي/ الإجتماعي/ الإقتصادي المناسب، هو النظام الديمقراطي ذو المحتوى الإجتماعي الإنساني، وليس الليبرالي الفالت. وليس هنا مجال التوصيف المفصل لهذا النظام، ولكنه سيشكل أولوية إستراتيجية في حسابات الطامحين الى تحقيق ديمقراطية مع تنمية مادية وبشرية في آن معا، أي تنمية مع الكرامة، وليس بدونها. ومعنى ذلك أن الخيار المطروح هنا يوجب تعزيز وترصين العملية السياسية وليس رفضها، على الرغم من التشويشات والتوظيفات الفاسدة لها حاليا. وهذا يعني أيضا بأن خيار التيار الديمقراطي هو نحو النضال السياسي السلمي، إلا إذا تفاقمت أمور وتعاضمت مخاطر مثل، وقوع عدوان خارجي أو جرت محاولات لتقسيم البلاد أو لفرض وجود أجنبي إستعماري دائم، عندها قد يصبح خيار المقاومة هو خيار للدفاع عن الوجود والحياة، وعن الديمقراطية ذاتها.

2 - تشكل وحدة التراب الوطني وإستقلال البلاد الناجز من أهم المرتكزات الوطنية لإية إستراتيجية قد يتبناها الديمقراطيون الوطنيون الداعون لوحدة العراق على أساس المواطنة ومصالح العيش المشترك، فضلا عن القواسم المشتركة العظمى الأخرى لشعب العراق الذي يتجاوز عمره الوجودي آلاف السنين، فهو ليس ابن اليوم، أو جاء من إبتداع وضعه المحتل البريطاني بعيد الحرب العالمية الأولى، كما يروج البعض. ولكن هذه الوحدة العراقية ينبغي أن تقوم على مبادئ الديمقراطية المنيرة، فإقرار الخصوصيات الجغرافية والأثنية يستوجب إستبعاد نظم المركزية المستبدة، فالبنسبة لشمال العراق، ولأسباب موضوعية ينبغي وضع قواعد حضارية لفدرالية إقليم كردستان، بما يتوافق ومفهوم الفدرالية المعروف في القانون الدولي وفي ضوء نماذج الدول الفدرالية في دول العالم الحديث المتطورة. والعمل على تطوير لامركزية خلاّقة بالنسبة لبقية محافظات البلاد، وعلى أساس الشفافية والمسائلة. اما علاقات العراق الديمقراطي المستقل بدول الجوار، فلا بد أن تقوم على التعاون والتعايش وحسن الجوار وإحترام الحدود والحقوق المشتركة في المياه والموارد الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل ولرعاية وتنمية العلاقات والمشاريع التنموية المشتركة معها، بما يخدم ليس فقط المصالح المشتركة، إنما أيضا النمو والأستقرار الإقليمي والسلام العالمي.

3 - صحيح أن تبني الديمقراطية يتضمن الدعوة لنظام إقتصادي حر، يلعب فيه القطاع الخاص دورا قائدا وفاعلا، وليس القطاع العام أو الحكومي المترهل بالبيروقراطية والفساد. نعم، فلنتمهل قليلا، ينبغي أن نقرّ بأن حالة الإقتصاد العراقي هي حالة بائسة ومنهارة، وأن القطاع الخاص ضعيف بنويها أساسا، وبالنظر للحالة الريعية لهذا الإقتصاد، ولكون ثروات النفط والغاز هي الملاذ الأخير وربما الوحيد المرتجى لإعادة بناء العراق ولوضعه على طريق التنمية المستدامة، فلا بد من إيجاد صياغة لتمكين الشعب العراقي من السيطرة على ثرواته الطبيعية العامة. ولا يمكن أن يتم ذلك بتخصيص قطاع النفط والغاز وتمليكه لشركات خاصة، اجنبية ومحلية، إنما يجب أن يبقى تحت الإشراف الكامل للحكومة المركزية الفدرالية، وحسب نص الدستور، لإدارة هذه الموارد باعتبارها ملك الشعب العراقي كله، ولا تخصّ شريحة أوفئة أو منطقة منه. وعلى أية حال، كان الدستور قد أعد بعجالة وتحت ضغط تسويات ومساومات تحاصفية، فجاء مليئا بالألغام والغموض بشأن صلاحيات الأقاليم أو إستغلال الموارد الوطنية، كالنفط والغاز، ومفهوم الفدرالية، الى آخره، مما أوجب مراجعته وتعديله، إلا أنه مرر فقط على أساس أن يُراجع ويُعرض للإستفتاء، ولكن البرلمانيين لم يفعلوا، فاخلفوا. وفي كل الأحوال، لا بد من إيجاد نظام مؤسسي سياسي تنظيمي وتشريعي بديل لإحكام الرقابة البرلمانية والشعبية على إدارة هذه الموارد، وتوجيهها بعيدا عن تغوّل الدولة وتحكّمها الريع، صوب الإستثمار البديل في النشاطات غير النفطية، الزراعية والصناعية والتكنولوجية، وحيث سيكون للقطاعات الخاص والتعاوني والمختلط أدوار متعاظمة فيها، وبما يفضي، تدريجيا للتخلص من النظام الريع المعوّق للنمو المستديم، وذلك من خلال ضمان سيادة الشعب على ثرواته الطبيعية، وتسخيرها من أجل التنمية المتوازنة والمستدامة.

4- الأمن والسلام ركنان اساسيان ليس فقط لضمان إستقلال البلاد وسلامتها من محاولات التقسيم، إنما هما اساسيان أيضا لصيانة الحياة البشرية، ولا يمكن أن يُترك تحقيقهما لقوى أجنبية لها مصالحها الخاصة بها، فالمحتل لا يصون إلا ما ينتفع منه، فإن كان ذلك مكلفا، صدّ عنه. وهذا يعني بأن تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي والإقليمي وحتى الدولي يجب أن يكون من أولويات المسؤولية الوطنية، أي هو ليس فقط مسؤولية الحكومة، إنما هو مسؤولية المواطن أيضا، فالجهود الوطنية المطلوبة لبناء أجهزة دفاع وأمن وإستخبارات وغيرها من الوسائل، ليس فقط لصيانة الحياة وإنما لصيانة الحرية المسؤولة، هي جهود ضخمة جدا، وينبغي أن تشكل الدعوة لها بندا اساسيا في إستراتيجية الديمقراطيين الوطنيين.

5- ينبغي أن يناضل التيار الديمقراطي، بل وكل الوطنيين الأحرار من اجل الدعوة الثابتة لتوفير الخدمات الإجتماعية، بما فيها مؤسسات الضمان الإجتماعي ضد العوز والفقر والبطالة، ولرعاية الأيتام والمعوقين والأسر المُعدمة، وتقديم خدمات النفع العام الأساسية، كالكهرباء والماء والمجاري، والخدمات الصحية والسكنية والثقافية، وتشجيع الفن، بفروعه الجميلة والجمالية الإبداعية، بل ولتحسينها وترقيتها على وفق المبادئ الإنسانية الديمقراطية السامية والتقنيات الحديثة والمتطورة، بالإضافة الى العمل المستمر لتحسين البيئة والحفاظ عليها.

6- أما تحديات التنمية للخلاص من قوقعة الإقتصاد الريعي المفضي، بصورة غالبية، ليس فقط للتبعية الإقتصادية، وإنما أيضا لتعزيز إستبداد الحكام والحكومات التي ينشؤها، فتستوجب وجود إستراتيجية تنموية عليا، تتضمن أهدافا وطنية إنمائية مستدامة، تجري ترجمتها الى خطط وبرامج مفصلة للتنمية الإقتصادية والبشرية والإجتماعية، خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، وبرامج سنوية، بل وفصلية، وعلى وفق نموذج تنظيمي مؤسسي لإقتصاد يتناغم مع مبادئ الحرية الإقتصادية، ولكنه يضم بين دفتيه، بصورة خلاقة، قطاعات تنظيمية للسوق الوطنية، هي القطاعات الخاص والتعاوني والمختلط والعام. وينبغي أن تتوفر للوطنيين الديمقراطيين النشطاء سياسيا الدراسات والتقارير والبحوث والمعلومات الرصينة التي يجب أن يعدها خبراء وإختصاصيون محترفون لهذا الغرض، وليست تلك التي تسطرها أقلام زاعقة إعلاميا.

7- الإنسان وحرية وقيمه وكرامته هي الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية بكل أبعادها، السياسية والإجتماعية، والإقتصادية والإدارية، فهي نظام للموازنة ما بين قوى الصراع أو المصالح المتصارعة، ماديا وثقافيا ودينيا، وخصوصا في المجتمعات الغنية بتنوعاتها، لذلك، تستوجب الديمقراطية حياد الدولة، اي عدم تدينها أو مذهبها أو عرقنتها، فهي علمانية بهذا المعنى، اي انها تقف على قدم المساواة أمام كل الأديان والأعراق التي يضمها المجتمع، وبذلك تضمن حرية الأديان والمذاهب وحقوق الأثنيات، والسلم الأهلي، فهي تنظر إليهم جميعا بمنظار واحد هو منظار المواطنة الإنسانية والإنتماء القانوني للبلاد، فتلك هي هويتهم الوطنية وليس غيرها. وبهذا سوف لن يُستبعد أحد من تبوؤ المناصب في الدولة والمجتمع، مهما كانت هويته الفرعية،

الدينية والعرقية والثقافية، كما جرى ويجري اليوم تحت مفهوم المحاصصة المتخلف إنسانيا. وعلية، فالقول بان العلمانية هي إحداه هو قول يقوم على الكذب والبهتان. فحرية الأديان مصادرة للجميع، على أن لا تضيق وتحد من حريات الناس وحقوقهم المتساوية في المنافع العامة، فالمساجد والكنائس وبقية دور العبادات والطقوس هي الأماكن المفتوحة للعابدين، بشرط عدم الإخلال بالأمن العام أو تضيق حريات الآخرين. إن الدولة غير مسؤولة عن محاسبة الناس على إلتزاماتهم الدينية، فهذه متروكة لخالقهم، وتصرفاتهم تكون معرضة للمساءلة فقط حينما تخالف القوانين المرعية والأعراف الأخلاقية السائدة، وليست تلك الخاصة بهذه الفئة الإجتماعية أو الدينية أو العرقية أو تلك. وعلى ذلك، ينبغي تشديد النضال للحيلولة دون تديين الدولة، بل علمنتها، إحتراما للأديان ولعقائد العابدين، وليس العكس.

8 - ينظر الديمقراطيون للمرأة نظرة تتفوق حتى على نظرتهم للرجل، ذلك لأنها تتحمل أعباء لا يمكن أن يتحملها الرجل أو يضاهاها فيها. فعدا عن كونها صنو الرجل تماما في القابليات والممكنات العقلية والفيزيائية، لكنها تتميز عليه بيولوجيا، لأنها تستقبل وتحمل أجنة الحياة وتمد البشرية فيزيائيا بالوجود البشري، وهي مدرسة الأجيال الأولى والكبرى، وهي وعاء الحنان والوجود الأسري البشري. وعليه، فإن مساواتها الكاملة، ورفض إستلابها والتمييز ضدها، من وجهة نظر الديمقراطيين، هو أمر مفروغ منه، بل منهم من يدعو بحق الى تفضيل المرأة في الكثير من الحرف والمسؤوليات العامة والقيادية في المجتمع، لأنها تملك عاطفة إنسانية مضافة تتفوق بها على الرجل في كثير من الحالات.

9 - أما في مضمار السياسة الخارجية، فالعراق الديمقراطي الجديد يجب أن يكون مكسبا كبيرا للسلام العالمي، حيث يمكن أن يكون عضوا فاعلا في منظمة الأمم المتحدة، لموازرة جهود السلم والديمقراطية والتنمية البشرية في العالم. ولكنه، من باب أولى ينبغي أن يكون فاعلا أيضا لتحقيق السلم الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والعمل بدأب لتحسين العلاقات مع دول الجوار والتنسيق معها لحل المعضلات التي قد تعترى المصالح المشتركة. بيد أن العراق ينتمي الى جواره العربي، قوميا وثقافيا وجغرافيا وتاريخيا وإقتصاديا، لاسيما وأنه كان أهم مركز من مراكز الحضارة العربية الإسلامية، وعليه، لايمكن عزل العراق عن عمقه العربي والقومي. فكما للکرد رؤية وتطلع قومي، كذلك للعراقيين العرب الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان تطلعهم القومي المشروع. ومع إحترام الخصوصيات الأثنية، الكردية والتركمانية، فإن تطلع العراق الى عمقه العربي لا يمكن أن يكون على حساب تلك الأقليات الأثنية التي تعيش في كنفه. وعليه، ينبغي أن ينهج العراق في سياسته الخارجية العربية نهجا إيجابيا وفاعلا من خلال جامعة الدول العربية، وكذلك من خلال التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، المجاورة وغير المجاورة. إن الإلتناء العربي للعراق هو مصدر قوة له ولتعزيز إستقلاله، بدلا من بقاءه منعزلا ومُستفردا، كما سيوفر له مكاسبا سياسية وإقتصادية وثقافية لا حدود لها، مع كل تقدم تحققه هذه المجموعة البشرية الواسعة من رخاء في الإقتصاد العالمي. وكذلك، لا ينبغي أن يغفل العراق دوره في محيطه الإسلامي، ففي هذا المحيط الأوسع يمكن أن يلعب

العراق دورا إيجابيا لتعزيز السلام والإزدهار الإقتصادي والثقافي في العالم. وينبغي أن يحرص العراق على إقامة علاقات تعاون تجاري وإقتصادي وتقني وثقافي مع الدول الصناعية الكبرى، مثل الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وروسيا والصين والهند، وعلى أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. ويمكن أن يبني العراق علاقات تعاون مثمر و طويل الأمد مع الولايات المتحدة، باعتبارها أعظم الدول الصناعية في العالم، وذلك بشرط إحترام سيادة العراق على أراضيهِ وموارده الطبيعية، ومن خلال التفاوض على إنهاء أي وجود عسكري لقوات أجنبية داخل الأراضي العراقية، بل وتعويض العراق عن كل الخسائر والأضرار التي سببها الإحتلال.

ث- تدارس منهاج عمل لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية من خلال تشكيل التيار الديمقراطي:

بعد أن عرضنا لمعالم الأهداف الإستراتيجية وثوابتها الأساسية، لابد الآن من البحث في الوسائل لتحقيقها. مثاليا، يمكن القول بأن الغايات تستلزم وسائل للوصول إليها، والغايات النبيلة لا يجوز التوصل للوصول إليها بوسائل غير نبيلة، إذ لا يمكن تبرير الحق بوسائل تجافي الحق، فالغاية لا تبرر الوسيلة، إلا إذا كانت متسقة معها بالمفهوم الأخلاقي والسياسي. فالإنقلاب والتآمر والإرشاء والإغتيال هي أدوات ترفضها المبادئ الإنسانية الرصينة. والسياسة قد تنطوي على مروانات وكياسات وتراجعات محسوبة، ولكن ليس على الكذب والغش والخداع والإرهاب والإرشاء وغير ذلك من قبائح العمل السياسي التي نراها تتواتر في ساحة العملية السياسية منذ سنوات. ولكي تحقق غاياتك الإستراتيجية، في ظل نظام ديمقراطي، لابد من الدعوة إليها وتشكيل تنظيم سياسي، كأن يكون على شكل تجمع أو حزب أو منظمة، أو مجموعة ضغط. ولكن هذا المدخل سيستغرق وقتا طويلا، وربما لا ينجح بسهولة ليمثل التنوع المقطعي للشعب العراقي. وإذا ما أريد لنا مقابلة التحديات الجسيمة أمام مستقبل العراق والديمقراطية ذاتها، لابد من حشد الجهود المنظمة بشكل او بآخر في المنظمات والأحزاب القائمة، إذا ما تطابقت وجهات النظر حول الغايات الأساسية والمبادئ الإستراتيجية للعمل السياسي خلال الفترة القادمة. وطالما لدينا أحزاب ومنظمات وتجمعات وشخصيات مستقلة ومفكرة ومثقة، وطالما توافقت هذه القوى حول الغايات والأساليب، فلم لا نتوحد الآن بصياغات تتراوح بمدى توحدنا، ما بين التنسيقية في حدها الأدنى الى حد الإندماج الذي قد يشبه الإئتلاف المؤحد ولكن بمنابر فكرية وروى تختلف بالتفاصيل وليس بالغايات أو بالسياسات المطلوبة. فالشيوعيون قد تكون لهم نظرة تفصيلية مختلفة بالنسبة للإدارة الإقتصادية للموارد الوطنية، ولكن بعض الليبراليين قد يدعون الى تخفيف هيمنة الدولة في إدارة تلك الموارد، وهناك من يقف في الوسط بين هاتين النظرتين. إلا أن الديمقراطية بذاتها لا تملك الإجابات الجاهزة لكل القضايا المطروحة، إنما هي تتيح الحوار الحر والنقاش والشفافية في تداول المعلومات والدراسات، وحتى في تنافس الدعايات والإعلام، والأمر بعد ذلك سيكون متروكا لخيار الأغلبية، من خلال التصويت في المؤتمرات والمنابر واللجان والمنظمات وغير ذلك. وستكون مثل هذه الحوارات والإختلافات مصدرا للغنى والرحمة، إذ ستساهم في تنوير الناس وفي زيادة وعيهم، وتنضيج الخلق الديمقراطي، وذلك بالإتفاق الطوعي للإحتكام الى حكمة ورجاحة رأي الأغلبية،

حتى ولو لم ينضم إليها المختلفون من الأقلية. وليس هناك ما يمنع الأحزاب والمنظمات المنضوية تحت الإنتلاف أو التيار الديمقراطي من طرح منظوراتها الخاصة داخل التيار، والدعاية لنفسها لكسب انصار لها خارج التيار، ولكن بإسمها وليس بإسم التيار. الديمقراطية هي نظام تجريبي لايقوم على الفرض، وإنما على الاختلاف، ولكن لا بد من الحسم، والحسم، عمليا لا بد له من آلية، وهي قبول رأي الأغلبية، حتى وإن بدى خاطئا من وجهة نظر الأقلية. وهناك حالات لا يمكن معها قبول رأي الأغلبية، وذلك فيما يتعلق بحقوق مثبتة دستوريا. وهذا يعني بأنه لايجوز للأغلبية أن تخالف الدستور إلا إذا تم تعديله بإستفتاء عام. أما غير ذلك، فالخلاف رحمة و غنى للتطوير والإبداع، لاسيما إذا كان لا يفسد للود بين المتعارضين قضية. وسنلاحظ هنا بأن الديمقراطية بقواعدها هذه لاتفرز فقط بعدا أخلاقيا، إنما أيضا بعدا فنيا وتقنيا للتعامل مع المشكلات بأسلوب علني حوارى قائم على الدراسات وتقديم الحجج والبيّنات. ولكي نخطو خطوات عمليه صوب هذا النموذج الديمقراطي الذي نسعى إليه، نوجز في أدناه خطوات مقترحة وقابلة للنقاش لإعادة بناء التيار الديمقراطي الوطني العراقي، بعد إستثمار دروس التجربة السابقة الفاشلة.

1. المدخل: أن تدارس نخبتنا هذه الأسس والمداخل لمفاتحة ومخاطبة كل القوى والمنظمات الديمقراطية التي أشرنا إليها، (وكذلك أية قوى أو مجموعات صغيرة من الديمقراطيين، لم نشر إليها أو لا نعلم بها)، وفي مقدمتها يأتي الحزبان التاريخيان الشيوعي والوطني الديمقراطي، بكل أجنحته الراحبة والداعمة لهذا المشروع، مشروع التّوحد العقلاني في تيار سياسي ديمقراطي عقلاني ومنظم، ومسلح بإستراتيجية عمل طويلة الأمد وبأولويات سياسية لإنقاذ العراق من محنه الحالية. ومن خلال عقد مؤتمرات مدروسة وبأوراق عمل ناضجة وجادة، وليست تكتيكية أو لأغراض المناورة، يمكن بلورة صياغة محددة لهذا التيار أو الجبهة أو الإنتلاف، بمنابر وأجنحة، على وفق مواصفات محددة، وتشكيلات تنظيمية أولية، ثم يمكن تطويرها لاحقا حسب تطور النشاط السياسي.

2. التشكيلات التنظيمية: أوجزنا الأهداف و سنشير هنا الى تشكيلات التيار الديمقراطي المقترحة بخطوط عامة وعريضة، ذلك لأن التفصيل يجب ان يخضع لنقاشات حول خصوصيات المكوّنات أو عناصر التيار، بما يتلائم وظروف ومراحل العمل السياسي في الواقع العراقي. ولكن، إجمالاً، لا بد ان تكون هناك هيئة عليا لقيادة التيار تتمثل فيها ليس فقط الكيانات المنضمة للتيار، وإنما أيضا الكفاءات المستقلة من الديمقراطيين العراقيين، وإنما وجدوا. كما لا بد من وجود مجلس ديمقراطي وطني عام الذي سيشكل الهيئة العامة للتيار التي ستضم كل الممثلين والمتقفين والقادة والشخصيات الديمقراطية، مع مراعاة التمثيل النسبي لحجوم عناصر التيار الأساسية والمستقلة. ومن الناحية العملية، لا بد من إستحداث مكاتب، للتمويل والدعاية وللإعلام، وللتعبئة الشعبية وللشعب في أنحاء العراق وفي الخارج. كما لا بد من إختيار امين عام، يتم تداول منصبه كل سنتين، لضمان التداولية، وعدم إحتكار القيادة لهذا أو ذاك من عناصر التيار، ولضمان التجديد والإبداع، طالما هناك مقاييس للكفاءة والكاريزما والنزاهة والإخلاص. ولابد، بالطبع، أن يتم إنتخاب قادة التيار وإقرار تشكيلاته في مؤتمر وطني ديمقراطي عام، يجري

التحضير له قبل مدة كافية لا تقل عن ثلاثة أشهر. ولا يتحدد حضور المؤتمر العام بنسب عضوية او حجم المكوّنات، إنما بتقدير واقعي لحجم المنتسبين تنظيميا وحجم غير المنتسبين الأكبر عددا من الديمقراطيين، كما لا بد من إعداد نظام داخلي مفصّل وواضح ودقيق، لمنع التجاوزات والإلتباسات والوصايات.

3. **خطاب التيار:** أما خطاب التيار الديمقراطي، فيجب أن يتسم بالوضوح والواقعية، ويقترن بدراسات مبسطة لشرح مفاهيم الديمقراطية وإستراتيجية عمل التيار و برامج له للسنوات القادمة، واسلوبه في العمل، كتيار عام للديمقراطيين، وتمييزه عن الخطابات الخاصة بكل مكوّن من مكوناته على حدة، بل وحتى عن الخطابات والمرئيات الخاصة بالشخصيات او الأفراد المنتسبين للتيار، لكي لا تلتبس الأمور على أبناء الشعب العراقي الذي سيكوّن غير المنتسبين منهم الأغلبية الغالبة فيه. كما ينبغي توضيح المدخل العلماني، ودحض إفتراءات الحملات الدينية الطائفية ضد العلمانية والديمقراطية والحريات الشخصية، وإدعاءاتها الكاذبة بان العلمانية كفر يدعو الى إلغاء الدين، بل إثبات العكس أن العلمانية هي إحترام الدين وعدم تسيسه بما يزيل عنه قداسته وروحانيته.

4. **تمويل التيار:** أما تمويل التيار ونشاطاته المختلفة، فيجب أن يستند الى خطة عمل او إستراتيجية حصرية ومدروسة. وبطبيعة الحال سوف لا تقي التبرعات الفردية أو رسوم العضوية بسد التكاليف العالية المطلوبة، وخصوصا ونحن أمام تمويل مفتوح للأحزاب والقوى الدينية وغير الدينية المرتبطة بجهات خارجية. وليس من المعقول أن ينهج التيار الديمقراطي نهجها بإستجداء العون الخارجي المفسد، فذلك ليس من الوطنية بشئ. وعلى ذلك، لا بد من وجود نظام من الشفافية لمعرفة مصادر التمويل، على أن تُمسك سجلات مفصلة بأسماء المتبرعين من الخارج، وفي مقدمتهم يأتي العراقيون الديمقراطيون في مهاجرهم المختلفة. ولكن، من أجل ضمان مصادد ثابتة للتمويل، والتخلص من الإرتهان الى جهات خارجية، لها اجندياتها الخاصة، فلا بد من التفكير في إقامة مشاريع تعاونية إنتاجية وخدمية، وتخصيص نسب من مواردها لتمويل نشاطات التيار، على أن تُمسك سجلات واضحة و موثقة بذلك.

5. **حماية التيار وشخصياته:** بالنظر لمخاطر العمل السياسي، وخصوصا داخل الساحة العراقية، وبالنظر الى تجارب السنوات القليلة الماضية، حيث لم يتورع الإرهابيون ولا الطائفيون والرجعيون من إستخدام العنف والإغتيال الى جانب التشويه والإفتراء، لا بد أن يضع التيار الديمقراطي خطة متكاملة لحماية نفسه، أي مقراته وكوادره الناشطة وشخصياته البارزة من عمليات العنف والإغتيال والتغييب. وهذا موضوع يجب أن تجري دراسته من قبل مختصين، لهم دراية كافية بواقع العمل السياسي داخل العراق، وحتى خارجه.

6. **إعلام التيار:** يجب أن يكون إعلاما شعبيا، يقوم على الصدق وليس الإفتراء، كما يجب ان يذهب الى أبعد الزوايا. وإذا كان الدعاة الطائفيون يستغلون الجوامع والمساجد والعبّات المقدسة، فللتيار مساحات أوسع في مواقع عمل الناس ونقاباتهم ومنتدياتهم. وفي كل الأحوال

لابد من تدارس هذا الموضوع الخطير بعمق، بإعتباره خطة لإعادة وعي الإسبان العراقي، ولمعالجة موراثاته النفسية الضارة التي إكتسبها بسبب العنف والدكتاتوريات المتلاحقة، وبسبب الجهل والتربية السرية القمعية الخاطئة، وسيطرة الأساطير الدينية الغيبية. وهنا سنجد لدينا إعلاما تربويا وثقافيا، أكثر منه دعائيا لأغراض سياسية. والتركيز هنا سيكون ليس على الإغراء والوعود لكسب الصوت أو المشاركة، بل لإستهناض المسؤولية والوعي الأخلاقي والإنساني في روح الفرد العراقي.

7. منهاج عمل التيار وآفاقه المستقبلية: يرسم التيار منهاجه في هدي اهدافه الإستراتيجية والتكتيكية، فهناك ما هو ثابت منه، وهناك ما هو متغير. ولكن المناهج، عموما، يمثل برامج للتنفيذ قصيرة الأمد، وبالتالي فهي خاضعة للمراجعة بما يتناغم مع إحتياجات الشعب والإقتصاد العراقيين. ويجب ان تنبثق هذه البرامج، ديمقراطيا، أي بمصادقة أو تصويت الهيئات والمؤتمرات الخاصة بالتيار عليها، وكذلك في ضوء القبول الشعبي لها ومقدار ملائمتها للظروف السائدة.

5. خلاصة وتوصيات:

إستعرضنا الخلفية السياسية والحالة الإقتصادية والإجتماعية لعراق ما بعد الإحتلال، وشخصنا حالات الدمار والتدهور في هيكل الإقتصاد العراقي، و ما اصاب الناس من تدهور فضيع في أمنهم ومستوى عيشهم، وما لحقهم من تشرد وضياع، ليس فقط بسبب عدم كفاءة الحكومات وفساد اجهزتها، إنما أيضا بسبب الطائفية والمحاصصة التي أسس لها الإحتلال، ووظفتها سياسيا الأحزاب الدينية والكيانات الطائفية، مما أدى الى تشويه ومسح العملية السياسية الديمقراطية التي قيل أن الولايات المتحدة جاءت لترسيها في البلاد. وعرضنا ظروف وعوامل تهيمش القوى الديمقراطية والوطنيين الديمقراطيين، وأبرزنا الدعوة الى أهمية إعادة بناء التيار الديمقراطي الوطني في العراق، كإجراء وطني لا بديل عنه لإنقاذ البلاد ولخلاصها من المآزق الكارثية والتقسيمية والتفريطية التي مرتّ وتمرّ به منذ سبع سنوات عجاف تحت الإحتلال والإرهاب والفساد والظلم والجور والنهب والتشريد. وعلى ذلك، فإن هذه الأوضاع تشكل تحديات ضخمة تتطلب همة الرجال والنساء الوطنيين المؤمنين بالخيار الديمقراطي الإجتماعي الإنساني لإعادة بناء العراق المدمر، ونوجز بعض التوصيات الأساسية :

1. دراسة هذه الوثيقة وإغنائها، وفي حالة قبولها، كخلفية نقاشية، نوصي بأن تتكاتف جهود المخلصين من القادة والمثقفين والمفكرين والنشطاء السياسيين بأن يتداعوا الى عقد حلقة نقاشية تأسيسية لتفعيل بناء أو إعادة بناء التيار الديمقراطي الوطني في العراق.

2. وفي حالة التوافق بأغلبية، يمكن تقديم مقترح مفصل لعقد الحلقة، سواء في العراق أو لبنان أو في أي مكان آخر، حسب توفر الإمكانيات المالية، ومقدار الأستجابة للمساهمة فيها.

3. تتوفر الإمكانيات التنظيمية لإجراء هذا اللقاء في لبنان، لو تكاملت شروط إنعقاده وتمويله.
4. سوف تُرسل هذه الوثيقة الى معظم الأحزاب والمنظمات الديمقراطية الوطنية في العراق والتي تتوفر عناوينها فقط، و قد يتلطف بعض الزملاء الأفاضل بتعميمها عليها.

بعض المراجع:

1. Cultural Cleansing in Iraq- edited by Raymond W. Baker, Pluto Press, London, 2010.
 2. منظمة العفو الدولية- بين المجازر واليأس- العراق بعد خمس سنوات، رقم الوثيقة AI / 001 / 2008 Index: MDE 14
 3. الدكتور كامل العضاض- أي حزب نريد في عراق ديمقراطي جديد، حزيران، 2003، بيروت، لبنان.
 4. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج3، دار كوفان- لندن، 1992
 5. الدكتور كاظم حبيب، في الحوار المتمدن في 2010/7/2
 6. الدكتور كامل العضاض- طوبينا أوراقتنا ولم نطو عزائمتنا، عراق الغد في نيسان ومايس، 2010
 7. الدكتور فاروق رضاعة- علل و ضعف تأثير الوسط الديمقراطي بين العراقيين، لندن في 2010/9/21
 8. الدكتور محمد علي زيني- الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، 2010
 9. Saving Iraq Rebuilding A Broken Nation- Nemir Kirdar, Orion House, London, 2009
- أما النسخة العربية من هذا الكتاب القيم، فهي بعنوان: "إنقاذ العراق- بناء أمة محطمة" دار الساقى، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2010.

* ناشط سياسي وإقتصادي - مستشار سابق في الأمم المتحدة

العراق/ لبنان

8/ تشرين الأول / 2010